

الفدرالية في المجتمع المنقسم: كردستان العراق نموذجًا

أ.م.د. عماد رزيك عمر

جامعة الانبار - كلية العلوم السياسية

emad.omar@uoanbar.edu.iq

تاريخ الاستلام 2025/4/30 تاريخ القبول 2025/5/14 تاريخ النشر 2025/6/22

الملخص:

تسعى الدراسة الى بيان مدى ملائمة الفدرالية للمجتمع العراقي الذي يعاني من انقسامات شديدة بين الطوائف والقوميات، من خلال التركيز على طبيعة التصميم المؤسسي للامركزية السياسية والإدارية التي اعتمدها الدستور من اجل تحقيق الاستقرار في المجتمع للوصول الى حالة التماسك، الا ان الجانب التطبيقي لم يشهد وحدات فدرالية متعددة بل اقتصرت التجربة على إقليم كردستان وهي لامركزية مبنية على أساس حدود الهوية بين العرب والکرد نظرا لعلاقتها المتأزمة والصراع شبه المستدام الذي امتد منذ تأسيس الدولة العراقية، ومع ان الإقليم حصل على استقلالية كبيرة بعد عام 2005 الا ان العلاقة مع الحكومة الاتحادية انتابها العديد من الازمات وحالات من عدم الاستقرار وذلك نتيجة امتداد السياسات المبنية على الهوية الى مؤسسات الحكم مما أدى اختلال في عمل الفدرالية، فقد اعتمدت على تلبية الطموحات التي تتعلق بالقومية الكردية والتي يعتبروها عادلة من وجهة نظرهم، مما أدى الى صراع مع الحكومة الاتحادية على اثره اتجهت كردستان الى تنظيم الاستفتاء من اجل الانفصال مما أدى بالحكومة الاتحادية بالتدخل المسلح، وهنا فشلت الفدرالية في تحقيق التماسك مما يتطلب مراجعة سياسية ودستورية من اجل اصلاح للعلاقة اللامركزية بين المستويات المختلفة.

الكلمات المفتاحية: الفدرالية، العراق، كردستان، الصراع.

Federalism in Divided Societies: Kurdistan Iraq as a Case Study

Assis. Prof. Dr. Imad Razik Omar

University of Anbar- College of Political Science

Abstract:

This study aims to reveal the suitability of federalism for the Iraqi society, which suffers from deep ethno-sectarian divisions, by focusing on

the nature of the administrative and political decentralized institutionalism. This type of institutionalism has been adopted since the ratification of the 2005 Constitution, which aimed to social stability and integration. However, practically, there has been only one federal subregion—i.e., Kurdistan Regional Government (KRG)—as a natural region that separates Kurds as an ethnic group from the Arab-Iraqis in the rest of the country. That subregion also reflected the historical Kurdish struggle against the Iraqi governments since the independence in 1921. Although the KRG has achieved its semi-independence after the 2005, it has also engaged in many institutional and political tensions as a result the ethnic-based institutions that, as a result, has affected the performance of federalism in the country. Consequently, many legal and political struggles have appeared to the surface, which reached its peak in the referendum of independency from Iraq in 2017. That incident was encountered by the federal government through a limited military action. Therefore, it is required here to achieve both constitutional and political review to make the desired reformation.

Keywords: Federalism, Iraq, Kurdistan, Conflict.

المقدمة:

تعد الفدرالية احدى اهم اليات إدارة التنوع في المجتمعات المنقسمة فمن خلالها يتم توزيع الصلاحيات الى مستويات مختلفة مما يتيح للمكونات تنفيذ سياسات اقرب لارغبتهم وتحقيق التوازن بين الجماعات المختلفة، ويعد العراق من البلدان ذات التنوع الكبير والتي اعتمدت فيه الدولة على شكل المركزي الموحد منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 وحتى عام 2003، الا ان هذه التجربة شهدت انحرافا شديداً بالاتجاه نحو الدكتاتورية، وما تبع ذلك من صراع بين المكونات انتهى بنتائج كارثية من خلال وقوع البلد تحت الاحتلال الأمريكي، لذا شكلت الفدرالية في تجربة بناء الدولة بعد عام 2003 أهمية مضاعفة من اجل ضمان عدم الانحدار مستقبلا نحو الاستبداد، وكذلك لمعالجة ما خلفته المركزية الشديدة من الصراع بين المكونات في مجتمع يعاني أصلا من الانقسام، وفي ذلك يتفق المختصون ان اعتماد الفدرالية في مجتمع مثل العراق من الممكن ان تكون قادرة على تحقيق الحد الأدنى من الاتفاق بين الاطراف المتصارعة، وقد تم اقرار اللامركزية في دستور عام 2005 في مستويات متعددة سياسية وإدارية، مع ذلك خضعت تجربة الفدرالية في كردستان

للاعتبارات الاثنية من اجل الاستجابة لحالة عدم الثقة بين العرب والكرد مما اثر على خلق الكثير من الثغرات مع ترك بعض القضايا سائبة من دون الوصول الى حلول نهائية تجاهها، وذلك من اجل تحقيق الحد الأدنى من الاتفاق حول تشكيل الدولة، خصوصا ان عملية التفاهم جرت في ظل ظروف حرجة، وهذا النوع من الفدرالية المبنية على أسس اثنية تكمن خطورتها بان هناك خطا خافتا ما بين تحقيق التماسك او الاتجاه نحو الانفصال، خصوصا ان الدستور جعل الإقليم يتمتع بسلطات واسعة، وعندما ظهرت المشاكل بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان على مستوى القضايا الفنية تحولت المواجهة الى صراع على الهوية بين العرب والكرد، لهذا يعد هذا النوع من اللامركزية يحمل الكثير من المخاطر ويهدد الاستقرار خصوصا اذا ما كان ان الصراع يدور حول عوامل ما قبل الدستور.

أهمية البحث: تكمن في الوقوف على طبيعة تطبيق التجربة العراقية في الفدرالية، والاعرف على مواطن الخلل الذي اعترأها.

إشكالية البحث: هذه الدراسة من "ان النظام السياسي بعد عام 2003 جاء نتيجة تفاهمات بين القوى السياسية التي تمثل العرب والكرد من اجل الاخذ بالفدرالية كأسلوب حكم مع ذلك بقيت التوترات مستمرة على مستوى المجتمع وامتد الى المؤسسات".

فرضية البحث: حين تنطلق الفرضية من "ان التصميم المؤسسي للفدرالية جاء استجابة لخطوط الصراع حول الهوية بين الكرد والعرب وليس من اجل تلبية متطلبات الاتحاد ما اوجد ثغرات كثيرة تهدد حالة التماسك "

منهج البحث: وفي سبيل التحقق من هذه الفرضية سنعتمد على **المنهج التحليلي** من خلال تحليل ثغرات التصميم الدستوري من خلال فحص المواد الدستورية، وكذلك مناقشة طبيعة القضايا التي أثرت فيما بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان ومدى ارتباطها بالصراع حول الهوية ومقارنتها بالفقه الفدرالي خصوصا في المجتمعات التي تتسم بالانقسام من خلال رؤية نقدية، وسنتناول في الدراسة ثلاث مباحث نتناولها كالآتي:

المبحث الأول: تحول العراق نحو النظام الاتحادي

كانت الفدرالية واحدة من الخيارات التي يعول عليها لمعالجة الواقع العراقي مع ذلك بقي التساؤل مفتوحاً حول مقدار نجاحها في تحقيق التماسك والاجتماعي، وهل طبيعة التصميم المؤسسي الذي تم اعتماده للنظام السياسي في العراق يستجيب للأهداف المتوخاة من اللامركزية وهذا ما سيتم تناوله وفق الآتي:

أولاً: الفدرالية والانقسام المجتمعي.

ان عملية تقاسم السلطة بين المستويات الحكومية المختلفة تكون من خلال إيجاد بنية قانونية للمؤسسات بين المستوى المركزي والمستوى الفرعي تتوزع فيما بينهما الاختصاصات في حين تبقى القضايا الرئيسية تدار بشكل مشترك، ولكن في الواقع تبقى العلاقة بين هذه المؤسسات تتأثر بشكل التكوينات الاجتماعية التي لها أهمية كبيرة في عملية الهندسة السياسية، لذلك التجارب الفدرالية ليست واحدة فهناك أنظمة تتسم بالتجانس من خلال وجود هوية وطنية مشتركة، في حين هناك أنظمة تشهد تشظي على أسس قومية ودينية مما يولد لديها اهداف تتعارض مع الهوية الوطنية الواحدة⁽¹⁾، لهذا تمثل قضية بلورة هوية واحدة مشتركة تحدياً كبيراً في مثل هذه الأنظمة، مع ذلك فقد تتجه حلول اللامركزية الى تصميم مؤسسات تستجيب لحاجة المجتمعات التي تتسم بالعنف، من خلال استيعابها ضمن حدود جغرافية معينة تتركز فيها قومية بذاتها من اجل منحها بعض السيطرة على قضاياها ذات الأهمية، وهنا تكون الفدرالية كحل لصراع اجتماعي يعتمد على عملية معقدة من خلال التوفيق بين ميزتين متعارضتين وهي تحقيق التكامل من جهة ومنح الوحدات الفرعية بعض الاستقلالية من جهة اخرى، هذا التعقيد يزداد كلما زادت حدة الصراع، وهذا الحال ينطبق على المجتمع العراقي الذي يتسم بالتنوع القومي والديني واللغوي، فمن الناحية القومية يعد العرب هم الأغلبية اذ يشكلون حوالي 80% من مجموع السكان، في حين القومية الكردية تعد هي الهوية الثانية في البلاد من حيث العدد ويبلغون حوالي 15%، في حين تتوزع بقية النسب على الأقليات القومية الأخرى من التركمان والنساطرة (الاثوريين)، اما من ناحية التنوع الديني فيشكل المسلمون غالبية السكان موزعين ما بين المذهبين الشيعي والسني مع وجود ديانات أخرى مسيحية وصابئة، هذا التنوع لا يشكل معضلة بحد ذاته ولكن تشتت الولاءات بين قومية ومذهبية وعدم التكامل تجاه فكرة الوطن

الواحد هي المعضلة (2)، وهذا يتعلق بقضية الكرد وهي قومية تشكل الغالبية في مساحة جغرافية محددة على امتداد ثلاث محافظات هي أربيل والسليمانية ودهوك والتي أصبحت لاحقاً تشكل فدرالية إقليم كردستان، وهنا ينطلق النقاش حول عقلانية تصميم الفدرالية على أساس قومي في ظل مجتمع يعاني من تاريخ طويل من الصراع بين الحكومة المركزية وبين الحركات الكردية التي سعت الى الاستقلال الذاتي على الأقل بشكل فيدرالية، ومن ثم حصلت على هدفها في الحكم الذاتي في دستور عام 2005، ولكن مثل هذا النوع من الفدرالية القائم على قومية محددة يواجه انتقادات عديدة، فهناك اتجاه يرى انها معيبة في تصميمها فهي قد تسبب حالة من عدم الاستقرار واحتمال حدوث الازمات المتكررة الناتج عن صراع الهوية وهو ما يهدد التجربة و يعرضها للانفصال او العودة الى المركزية وتبعاتها السابقة (3)، لان حالة المجتمعات المنقسمة تختلف عن حالة المجتمعات المتنوعة لغويا وثقافيا ودينيا، فما يميز هذا المجتمع هو الطابع السياسي للانقسام اذ تخترق الهوية القضايا والمطالبات السياسية الجدلية وتتسم بالعنف الشديد (4)، ومؤسسات الحكم الذاتي التي تنشأ في مثل هذه المجتمعات أحيانا تؤدي الى تعزيز الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية، فهي تمنح امتيازات للنخب السياسية التي تعد نفسها المعبرة عن هوية المجموعة والمدافعة عن حالة الانقسام من خلال تزويدهم بالموارد المؤسسية اللازمة التي تمكنهم من ممارسة سياساتهم القائمة على الهوية ومن ثم التمكن من تحدي الحكومة الاتحادية، ويساعدهم على ذلك ان المؤسسات الفرعية تتمتع بالصلاحيات المضمونة دستوريا في جميع المجالات وجهاز حكومي كامل يسمح لهم بالتعبير عن قضاياهم بشكل مستقل (5)، هذه النخبة ستحاول قدر الإمكان تعزيز الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية، الامر الذي يؤدي الى خلق هويات مزدوجة في البلد (6)، حالة تعدد الهويات بهذا الشكل سيجعل الفدرالية الية مرسخة للانقسامات بشكل دستوري ومقدمة لتعبئة الجهود للانفصال وهذه الظاهرة تسمى " مفارقة الفدرالية " أي ان هدف الحكم الذاتي يكون لاستيعاب الانقسامات الاثنية والقومية ولكن على المدى الطويل يؤدي الى تعزيز الخلافات، مما يطرح التساؤل حول اذا ما كانت الفدرالية توفر حلا طويل الأمد لإدارة الصراع في المجتمعات المنقسمة (7) وتنقسم الآراء حول ذلك في اتجاهين، الرأي الأول يرى أن الفيدرالية هي نقطة يمكن أن تؤدي إلى تهدئة أو تخفيف الصراع العرقي على المدى القصير ولكن على المدى الطويل تساعد على الانفصال (8)، في حين الرأي

الآخر يتخذ موقفاً من الفيدرالية أكثر تفاؤلاً ويجدها إحدى الحلول القابلة للتطبيق فهي تساعد في التخفيف من الصراعات إذا ما عملت بشكل صحيح بناءً على معايير متوازنة من خلال منح الحكم الكافي للأقاليم، والا فان مصيرها الفشل كما حصل للكثير من البلدان مثل إندونيسيا وماليزيا ونيجيريا ففي هذه التجارب أعطيت صلاحيات واسعة للأقاليم من حيث المبدأ ولكن لم تلتزم بها من حيث الممارسة العملية (9)، مع ذلك الامر في الحالة العراقية كان مرهوناً بإيجاد حل مؤسسي يرضي الجميع وليس في شكل الفدرالية المتخذ، فغالبا ما يقع مصممي مؤسسات الحكم الذاتي بين الافراط في المركزية او السيولة في نقل السلطة للأقاليم وذلك بسبب تأثير العوامل السياسية وطبيعة وشكل الصراع مما يجعلهم يستغرقون في عملية إيجاد حلول وسطية وان كانت قصيرة المدى من اجل تلبية طلبات المتنازعين في سبيل تجاوز الازمة من دون الاهتمام الكافي بطريقة عمل هذه المؤسسات (10)، وعلى هذا الأساس تم اختيار الفدرالية في العراق كخيار عقلائي للوضع الراهن وليس نتيجة مفاوضات بين القوى السياسية داخل دولة موحدة متماسكة مثل كندا وبلجيكا، وكذلك الاعتبارات التي املتتها الدول الخارجية من خلال الحماية الدولية والاحتلال الأجنبي من جانب ومعارضة دول الجوار تركيا وايران وسوريا تحسبا لأي محاولة كردية للاستقلال من جانب آخر (11).

ثانيا: اللامركزية في الدستور العراقي

ان تصميم النظام الفدرالي هي عملية هندسية بامتياز تقوم على توزيع الصلاحيات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم وعملية التوزيع تنقسم الى ثلاث طرق، الأول منها يتم تعيين لكلا الطرفين صلاحياتهم المحددة، في حين الطريقة الثانية يتم فيها تحديد صلاحيات الأقاليم على سبيل الحصر ويتم ترك الباقي للحكومة الاتحادية، اما الطريقة الثالثة فيتم فيها تحديد صلاحيات الحكومة الاتحادية على سبيل الحصر ويترك ما عداها للأقاليم والطريقة الاخيرة هي اضعف النماذج بالنسبة للحكومة الاتحادية، مع ذلك تلعب اعتبارات البيئة السياسية دورا كبيرا في اعتماد أي الطرق المذكورة انفاً، ففي العراق الهندسة المؤسسية للنظام السياسي بعد عام 2003 تم تقييدها بثلاث محددات مسبقة أولاً: تصميم نظام سياسي يمنع العودة للاستبداد ثانياً: إيجاد صيغة عمل مؤسسات تعمل على استيعاب التنوع الاثني الموجود في المجتمع وثالثاً: ضغط الولايات المتحدة الامريكية من اجل

الاسراع في انهاء الترتيبات المؤسسية ونقل السلطة الى الحكومة العراقية خصوصا بعد زيادة وطأة العنف الموجه ضد قواتها، وللوقوف على طبيعة عمل المؤسسات سنتطرق لذلك من خلال مستويين:

1- المؤسسات الاتحادية:

النظام السياسي العراقي مصمم أساساً ليكون نظاماً فدرالياً بجميع وحداته، اذ نصت المادة (1) من الدستور ان العراق دولة اتحادية ذات نظام برلماني يتكون من مجلسين الأول هو مجلس النواب الذي يمثل الشعب العراقي بأكمله وبعدد أعضاء (329) بحسب الانتخابات البرلمانية عام 2021 (12)، اما الغرفة الثانية من البرلمان فيمثله مجلس الاتحاد والذي يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وقد اوكل الدستور لمجلس النواب سن قانون ينظم اختصاصات هذا المجلس بأغلبية (ثلاثي) عدد أعضائه (13)، الا ان القانون لم يتم إصداره لذا بقي إقرار هذا المجلس معلقاً، ويعتمد النظام على ثنائية السلطة التنفيذية، وتتكون هذه السلطة من رئيس الجمهورية الذي يعد شخصية رمزية يتم انتخابه بالأغلبية من خلال مجلس النواب، ومجلس الوزراء الذي تشكل كتلة الأغلبية داخل البرلمان، وتسود في العراق حالة خاصة من الديمقراطية تقوم على المحاصصة الطائفية وهي عملية يتم فيها توزيع الحصص السياسية من المناصب السياسية والإدارية على المكونات الاجتماعية وهذا الأسلوب ينتج واحدة من اضعف الحكومات الائتلافية لأنها تحتاج الى التوافق فيما بين الطوائف من اجل منح الثقة للحكومة، اما بالنسبة للسلطة القضائية فقد منحها الدستور مكانة مهمة وتتكون من مجلس القضاء الأعلى الذي يتولى الاشراف على الهيئات القضائية، والمحكمة الاتحادية العليا التي تتكون من عدد من القضاة يبلغون (9) أعضاء ويقع على عاتقها مهمة تدقيق مدى دستورية القوانين، وتفسير نصوص الدستور، والفصل في المنازعات التي تحصل بين الحكومة الاتحادية وحكومة الأقاليم والمحافظات والإدارات المحلية (14).

2- المؤسسات دون الاتحادية:

تتوزع اللامركزية في النظام السياسي العراقي في عدة مستويات وهي عاصمة لا مركزية، وأقاليم، ومحافظات لامركزية، وإدارات محلية، لذا تتوزع عملية اتخاذ القرار بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان، والمحافظات، وتحليل طبيعة تقاسم الاختصاصات فيما بينها يوضح لنا كيفية توزيع السلطة على المستوى الوطني والمحلي (15).

المستوى الأول : وهي العاصمة بغداد فقد جعل لها الدستور مكانة خاصة من خلال المادة (124) التي نصت على عدم جواز انضمامها الى أي إقليم مع الاحتفاظ بحدودها الإدارية، وبالرغم من سكوت الدستور عن إمكانية ان تتحول بغداد الى إقليم بذاته، الا ان مكانتها كعاصمة للدولة المركزية لفترة طويلة واحتضانها للتنوع جعلها مركز الحكومة الوطنية ما يجعلها تعبر عن الجميع⁽¹⁶⁾.

المستوى الثاني: الأقاليم الفدرالية:

من خلال الدستور يحق لكل محافظة او اكثر تكوين إقليم، والإجراءات تحتاج فقط طلب من ثلث أعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات او طلب من (عشر) النخبين في كل محافظة، وفي الحقيقة نجد ان المشرع اتجه الى تبسيط عملية إقامة الأقاليم الفدرالية، والغاية واضحة في ذلك من خلال جعل التصميم المؤسسي ان النظام يتكون من مجموعة أقاليم⁽¹⁷⁾، مع ذلك كان هناك توحي ضمني ان تكون نشأت هذه الفدراليات من خلال مبدأ التكامل، وذلك بجعل المحافظات تتمتع باللامركزية القائمة على حسب الحدود الإدارية الحالية، وليس على أساس مبدأ التوافق القائم على أساس استيعاب الهويات بحسب توزيعها⁽¹⁸⁾، فالمحافظات هنا ستؤكد على المواطنة وليس على القومية او الطائفة، فضلا عن طبيعة الواقع الجغرافي يجعل هناك صعوبة في تحقيق وحدات فيدرالية متجانسة قوميا او طائفيا لان هناك العديد من المناطق تتداخل فيها القوميات والطوائف، وبالرغم من وجود (18) محافظة، الا ان الدستور اقر إقليم كردستان فدرالية فقط كأمر واقع تتكون من ثلاث محافظات (أربيل، السليمانية، دهوك)⁽¹⁹⁾ تجمعها القومية الكردية وجاء هذا الإقرار لما استقرت عليه هذه المنطقة قبل عام 2003، فقد كانت تحت الحظر الجوي الذي فرضته الإرادة الدولية منذ عام 1992 مما جعلها تتمتع باللامركزية الواسعة اشبه بالانفصال بعيدا عن بغداد، لذا جاءت مواد الدستور لتثبت هذا الوضع، اما من ناحية تحديد الاختصاصات فقد جاء التوزيع في شكلين : الأول منها حدد ماهي الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية من خلال المادة (110) وتلك الاختصاصات تتعلق برسم السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والتفاوض بشأن المعاهدات وسياسات الاقتراض ورسم السياسة المالية الاقتصادية والتجارية و الموازنة العامة، و سياسة الامن الوطني، وكل ما لم ينص عليه في الاختصاصات الحصرية يكون من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، اما الصلاحيات التي تتعلق بالثروات النفطية والغازية جرى

تناولها في مواد منفصلة والتي نصت على إدارة المستخرج منها مع حكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة مع التعاون بينهما فيما يتعلق برسم الاستراتيجيات اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز (20)، اما الشكل الثاني جرى تحديد الاختصاصات المشتركة وتلك التي تتعلق بالجمارك والطاقة الكهربائية والسياسات التنموية والصحية والتعليمية وما يتعلق بالموارد المائية اذا حصل خلاف فيما بينهم تكون الأولوية فيه لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، وهنا نجد ان الطريقة التي جرى فيها توزيع الاختصاصات تؤدي الى اضعاف سلطة الحكومة الاتحادية وتدفع بالأقاليم والمحافظات الى المزيد من الاستقلال الذاتي، وبالرغم ان هذا التوزيع يتناسب مع شكل الفدرالية الكلاسيكي للولايات المتحدة الامريكية، الا ان نموذجها عبارة عن اتحاد عدة ولايات تكون سلطاتها هي الأصل وسلطة المركز هي الاستثناء مع ذلك اتجهت الولايات المتحدة بعد رسوخ حالة الاتحاد الى تقليص سلطات الولايات وتقوية السلطات الاتحادية (21)، اما من ناحية التنظيم القانوني فقد اعطى الدستور للإقليم حق وضع دستور خاص به يحدد هيكل صلاحياته على ان لا يتعارض مع الدستور الاتحادي (22)، وتتوزع السلطات في الإقليم بين تنفيذية وتشريعية وقضائية تعمل بحسب مسؤولياتها المحددة دستورياً وأيضاً قوة دفاعية خاصة بالإقليم (البشمركة)، في حين بقيت مشكلة كركوك والمناطق المتنازع عليها عالقة وهي من القضايا الشائكة تتعلق بالتغيير الديموغرافي الذي حصل في هذه المناطق طبقاً للسياسات الحكومية السابقة.

المستوى الثالث: المحافظات التي لم تنظم الى إقليم وهي وحدات إدارية تتكون من عدة اقصية والقضاء ينقسم الى عدة نواحي، وهي من التقسيمات الراسخة في النظام المركزي منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921، وفي دستور 2005 اتجه نحو تنظيم شؤونها وفقاً لمبدأ اللامركزية الإدارية بحسب المادة (122) وتم تنظيم ذلك بقانون خاص بها صدر عام 2008، حيث تتولى إدارة شؤون المحافظة مجالس منتخبة بالتنسيق مع السلطات الاتحادية وتحت رقابتها (23).

يظهر من خلال تحليل مواد الدستور انحيازاً كبيراً للامركزية من خلال تبنيها بأنواعها المختلفة اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية مع إعطاء الأولوية في حالة الاختلاف للأقاليم والمحافظات، الا ان تصميم اللامركزية يتصف بعدم التماثل دستورياً وسياسياً، فهناك علاقات غير متكافئة بين الحكومة الاتحادية و إقليم كردستان مقارنة مع علاقتها بالمحافظات، كذلك هناك علاقة مبهمة بين

إقليم كردستان والمحافظات الأخرى (24)، وهذه العلاقة غير المتكافئة فرضتها التطورات التاريخية والسياسية من أجل منع التفكك في مجتمع يعاني من الانقسام الشديد (25)، المسألة الأخرى تتعلق بعدم اكتمال التصميم الدستوري رغم مضي سنوات طويلة من انبثاق الدستور، فلم يصدر قانون مجلس الاتحاد الذي يمثل الأقاليم، كما لم يصدر قانون ينظم الوضع القانوني لمدينة بغداد، وكذلك لم يتم العمل بتفعيل إجراءات تكوين الأقاليم ما عدا إقليم كردستان، فاصبح شكل الفدرالية ثنائي وهذا النوع من الاتحادات، التي تتكون من منطقتين أو ثلاث، معرض للازمات وعدم الاستقرار بسبب ميلها الى التنافس اكثر من التعاون (26)، وزاد من ذلك عدم صدور قانون ينظم تشكيل وعمل المحكمة الدستورية العليا، فضلا عن عدم صدور دستور إقليم كردستان (27).

المبحث الثاني: حدود اللامركزية وإدارة الثروات

ظهرت مشكلة إدارة النفط والغاز على مستوى النظام السياسي كنموذج للتفسيرات المتضاربة بين المكونات المختلفة حول مدى وطبيعة اللامركزية خصوصا ان هذه الثروات تنتشر في الحدود الجغرافية التي يتنافس عليها العرب والكرد، لذا سنطرق للموضوع من خلال الاتي:

أولاً: إدارة النفط والغاز وفقا للدستور

تشكل موارد النفط والغاز أهمية كبيرة في النظام السياسي العراقي لأنها ترفد الميزانية الحكومية بـ 95% من احتياجاتها المالية والتي تبلغ 131 مليار دولار خلال عام 2022، وقد تم تصدير النفط من قبل الحكومة الاتحادية حوالي 4 ملايين برميل يوميا، في حين اسهمت حكومة إقليم كردستان بأقل من 440 ألف برميل يوميا من الحقول الشمالية التي تعمل بها حاليا (28)، ومعنى ذلك ان الدولة تعتمد بشكل كامل على ما توفره هذه الثروة من سيولة، ومن المرجح ان يستمر الاعتماد على النفط لعقود قادمة نظرا لغياب التخطيط الحقيقي من قبل الدولة نحو تنمية المصادر الاخرى (29)، وقد كان لهذا الريع دور كبير في تعزيز السلطة المركزية الشديدة التي اتسمت بها هياكل السلطة في العراق قبل عام 2003 ، لذا تنبعت القوى السياسية لأهمية هذا المورد وتأثيره في مقدار السلطة المكتسبة، خصوصا ان التوزيع الجغرافي لهذه الثروات غير متكافئ حيث تتركز في منطقة جنوب العراق ذات الأغلبية الشيعية وبنسبة اقل في شمال العراق في حين تتعدم هذه الثروة في مناطق الوسط ذات الأغلبية السنية من أي مصادر للطاقة (30)، وقد تناولت المادة (111) من الدستور

صراحة ان الحكومات الفدرالية تقوم بمهمة عدالة توزيع الإيرادات بشكل متساو بين الجميع من خلال التأكيد على ان جميع الشعب العراقي شريك في هذه الثروة، ويبدو من صياغة هذه المادة ان الهدف هو طمأنة سكان جميع المحافظات بانهم شركاء في الثروة بغض النظر عن موقع هذه الثروات الجغرافي، في حين ان المادة (112) تؤكد على التعاون في إدارة النفط والغاز المستخرج من الحقول " الحالية " بين الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم على ان يكون هناك توزيع للإيرادات من قبل الحكومة الاتحادية بشكل متساوي بحسب التوزيع السكاني، كما تتم عملية تطوير السياسات الاستراتيجية اللازمة لتنمية قطاعي النفط والغاز بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي من خلال تشجيع الاستثمار، ويلاحظ من خلال نص المادة انها فرقت بين الحقول الموجودة خلال فترة نفاذ الدستور وبين الحقول المستقبلية (31) التي لم يتطرق الدستور في بيان طريقة ادارتها وما يتبع ذلك من استثمارها وبيعها في الأسواق الخارجية، وفي ذلك برز رأيان الأول يرى ان إدارة الحقول المستقبلية يترك للأقاليم والمحافظات طبقا لنص المادة (115) في حين ذهب الراي الثاني الى انه من صلاحية الحكومة الاتحادية طبقا لروح النص ان تشترك كذلك في إدارة الحقول المستقبلية فهي المسؤولة عن رسم الاستراتيجيات والاستثمار فيها (32)، وفي هذا الاتجاه يفضل الكثير من دعاة الفدرالية ان تكون السيطرة المركزية هي الأفضل خصوصا اذا كان المورد يسهم بشكل كبير في الموازنة اما الحجج بان التجارب الفدرالية الرائدة كانت قد أعطت للوحدات دون المركزية دورا رئيسيا في إدارة الموارد الجوفية يعود سبب ذلك لضالة أهمية هذه الموارد حينها فقد كتبت دساتير هذه الدول في القرن الثامن عشر والتاسع عشر قبل تصاعد أهمية النفط والغاز التي أصبحت مفصلا استراتيجيا لا غنى عنه (33)، مع ذلك الملاحظ على مواد الدستور العراقي التي عالجت قضية الثروات انها غير واضحة ومربكة فقد جعلت الملف مشترك بين الحكومة الاتحادية والاقاليم رغم ان المواد الدستورية فرقت بين الامتلاك والإدارة، وان هذه الثروة ملك للشعب وليس لفئة معينة، اما الإدارة والتخطيط يكون بشكل مشترك، واذا حصل الخلاف فان الاسبقية لقوانين للإقليم وهذا فيه خروج واضح عن الوضع السائد بان تكون الأولوية للحكومة الاتحادية (34). امام حالة عدم الوضوح هذا في الدستور كان من المقرر مليء الفراغ القانوني بإصدار قانون النفط والغاز العراقي، ولكن التباين الكبير في الرؤى بين القوى السياسية والمحافظات المنتجة النفط منع من اصدار هذا القانون منذ عام 2005،

وهذا ما يعزز ان هناك غياب للاتفاق حول طريقة إدارة النفط قبل كتابة الدستور، في حين اتجهت حكومة إقليم كردستان نحو تشريع قانون النفط والغاز لإقليم كردستان - العراق لعام 2007، وفي هذا القانون تم التفريق بشكل صريح بين الحقوق الحالية والحقوق المستقبلية في التعامل من ناحية التسويق والايادات مع تأسيس عدة شركات تقوم بعمليات الإدارة والتكرير والتسويق للنفط والغاز في الأسواق العالمية ⁽³⁵⁾ وقد وفر هذا القانون الغطاء القانوني لحكومة الإقليم من اجل التعاقد مع الشركات الأجنبية باعتباره تطبيقاً للصلاحيات التشريعية الممنوحة لإقليم كردستان وفقاً للدستور، بالرغم عدم تشريع قانون اتحادي لإدارة الثروات، امام هذه التناقضات على مستوى المواد الدستورية وعلى المستوى السياسي فتح باب الخلاف واسعاً حول التفسيرات في مجتمع مثقل بالانقسامات الاثنية والصراع التاريخي الممتد.

ثانياً: الخلاف بين المركز والاقليم

في ضوء هذه الثغرات اعتمدت حكومة إقليم كردستان منذ عام 2006 على تفسيرها الخاص للنصوص الدستورية، من حيث ان اختصاص الحكومة الاتحادية يتعلق بالحقوق التي تم استثمارها سابقاً اما الحقوق المستقبلية فهي من اختصاصه، فاتجهت الى تطوير قطاع النفط والغاز من خلال استخدام استراتيجية تحفيزية من اجل زيادة الثقة في جدواها الاقتصادية وتم التعاقد مع شركات نفط صغيرة مثل جينيل وويسترن وغولف غيستون وزاغروس، ومن ثم بعد الاكتشافات الكبيرة بعد عام 2012 دخلت الشركات الدولية الكبرى مجال المنافسة بدأتها شركة اكسون موبيل ومن ثم شركات شيفرون وتوتال وغاز بروم وقد بلغت العقود الموقعة للإقليم مع (50) شركة عالمية ⁽³⁶⁾، امام هذه التطورات اتجهت الحكومة الاتحادية الى التصعيد في الخلاف لأن جميع الخطوات التي اتخذتها حكومة الإقليم جرت من دون التفاهم مع الحكومة الاتحادية، وكذلك سياسة الإقليم هذه ولدت مشاكل أخرى تتعلق بمصير الواردات المالية الناتجة عن نفط الإقليم، فبحسب القوانين العراقية جميع الواردات تصب في خزانة الحكومة الاتحادية ومن ثم توزع طبقاً للتخصيصات المالية في الموازنة العامة ويراعى فيها عدد السكان و احتياجات الأقاليم والمحافظات، في حين ما قامت به حكومة كردستان بوضع الإيرادات في حساب خاص في تركيا جراء التصدير النفط الخام عبر أراضيها تستقطع منه حصيلة الإقليم من الموازنة العامة البالغة 17% ومن ثم يصل ما تبقى للحكومة

الاتحادية⁽³⁷⁾، وهذا من اجل منح لنفسها استقلالية اكبر تجاه الحكومة الاتحادية ، لذا لجأت الحكومة الاتحادية الى بعض الإجراءات العقابية تجاه الشركات الصغيرة التي وقعت العقود مع حكومة كردستان حيث أدرجتها ضمن القائمة السوداء، وكذلك منعت حكومة كردستان وبشكل منقطع من استخدام البنية التحتية الوطنية المخصصة للتصدير، في مواجهة هذه الإجراءات سعت حكومة إقليم كردستان الى إقامة خطوط انابيب بديلة ومستقلة عن الوطنية⁽³⁸⁾، كذلك امتد الصراع الى داخل مجلس النواب الاتحادي من خلال عرقلة اصدار قانون النفط والغاز الاتحادي الذي ينظم هذا الملف الشائك، ثم وصلت ذروة الازمة الى ان الحكومة الاتحادية قطعت الرواتب عن الموظفين العاملين في إقليم كردستان وتخفيض الموازنة المخصصة للإقليم، أصرار كردستان على موقفها دفعها الى اجراء استفتاء من اجل الانفصال في عام 2017، وما تبع ذلك من مواجهة مسلحة بين القوات الاتحادية وقوات الإقليم، امام هذه النسخة الأكثر راديكالية من اللامركزية تثار التساؤلات حول النوايا الحقيقية للكرد في ان يكون للإقليم دور كبير في قطاع النفط، ولا شك ان الغاية من ذلك هو تعزيز استقلاليتهم وكذلك يساعد هذا العامل في تبوأ مكانتهم الدولية من اجل التهيئة للانفصال، وهناك عدة مؤشرات على ذلك منها استخدام ورقة النفط في ترويض الموقف التركي تجاههم اذ ان اول عقد وقعته كردستان كان مع شركة بترابول التركية في شهر نيسان/ ابريل 2003 أي بذات الشهر الذي سقط فيه العراق تحت الاحتلال الأمريكي⁽³⁹⁾، كذلك ما طرحه الدبلوماسي الأمريكي السابق بيتر غالبريث، الذي عمل مستشاراً دستورياً للكرد خلال مفاوضات كتابة الدستور العراقي، في كتابه "نهاية العراق " كيف شارك في تغيير نظرة القادة الكرد للفدرالية بانها ليست نقل سلطات من بغداد الى أربيل بل اقناعهم في عكس المعادلة وان يقوموا بالإمساك بالمبادرة قبل ان تبدأ الترتيبات الدستورية العراقية واي خلاف سيتم تسويته بموجب قوانين كردستان⁽⁴⁰⁾ وكان من مؤيدي التقسيم الناعم، كذلك تطرقت الى ذلك صحيفة نيويورك تايمز التي اثارت الشكوك حول نوايا بيتر غالبريث في صياغة هذا الشكل من اللامركزية المليء بالثغرات، ونوهت انه قد استفاد منها بعد شهر من إقرار الدستور اذ تمكنت شركة النفط النرويجية التي لديه حصة فيها من ابرام صفقات مع حكومة إقليم كردستان⁽⁴¹⁾، هذه المؤشرات تبين لنا ان العملية لا تتعلق فقط بالنفسير القانوني لحدود السلطات وتوزيعها، بل تدخل في مجال التنافس على امتلاك الثروة النفطية والغازية، فالحكومة الاتحادية ترى ان الطريقة

القطاعية في إدارة النفط من قبل حكومة كردستان سيدفع بقية المحافظات خصوصاً البصرة في المطالبة بأدوار أكبر في هذا القطاع الحيوي خصوصاً ان المواد الدستورية التي تعالج النفط ضمت الأقاليم والمحافظات، بالرغم ان الأخيرة تنسم باللامركزية الإدارية الا ان الدستور جعل ملف النفط مشاع بين المستويات اللامركزية المختلفة، مع ذلك الدستور اكد ان تكون اعمال جميع المستويات منوطاً بوحدة العراق، لذا لجأت الحكومة الاتحادية الى تقديم طعن بعدم دستورية قانون كردستان حول النفط والغاز رقم (22) لعام 2007 لدى المحكمة الاتحادية العليا وقد صدر حكمها عام 2022 بمخالفة القانون المذكور انفاً لأحكام مواد دستورية مع الزام حكومة الإقليم بتسليم كامل انتاج الحقول النفطية في مناطقها الى وزارة النفط الاتحادية، وتمكينها مع ديوان الرقابة المالية من مراجعة العقود النفطية كافة وتحديد التبعات المالية المترتبة بذمة حكومة الإقليم من اجل تحديد حصة الإقليم من الموازنة (42)، بالمقابل اصدر مجلس قضاء إقليم كردستان بياناً اكد فيه على ان قرار المحكمة الدستورية العليا غير دستوري وانها لا تمتلك صلاحية الغاء قانون النفط والغاز الصادر من برلمان كردستان، وان احكامه لا تتعارض مع الدستور الذي لم يحدد عملية التقيب والإنتاج والتصدير من اختصاصات الحكومة الحصرية لذلك عدت قانون النفط والغاز لا زال سارياً (43)، وهنا نجد ان السجل انتقل من المستوى السياسي الى المستوى القضائي حيث طعن مجلس القضاء لإقليم كردستان بدستورية المحكمة الاتحادية العليا وذلك لعدم صدور قانون ينظم تشكيلها وعملها، ولم يقتصر الامر على ذلك بل وصل السجل الى انسحاب احد أعضاء المحكمة الاتحادية من القضاة الكردي (عبدالرحمن زيباري) متهماً إياها باستهداف مصالح كردستان ونزوعاً في قراراتها للعودة الى النظام المركزي، وهنا تحول من صراع حول حدود السلطات بين الحكومة الاتحادية والاقليم الى مواجهة بين العرب والکرد باعتبار تمثيل الكرد من القضاة اقلية داخل المحكمة الاتحادية (اثان) من اصل (تسعة) وهذا جعل تمثيلهم غير ذي قيمة (44)، ولم يقتصر الصراع في الساحة المحلية بل امتد الى النطاق الدولي اذ قدمت وزارة النفط الاتحادية شكوى الى هيئة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس اعتراضاً على تصدير إقليم كردستان النفط عبر الانبوب العراقي- التركي وقد أصدرت المحكمة قرارها لصالح العراق مع فرض غرامة تعويض على الجانب التركي بلغت 2.6 مليار دولار وقد استجابت تركيا للقرار وأوقفت تصدير النفط عبر أراضيها والقت اللوم

سبب ذلك بغياب التفاهم الداخلي في العراق الذي ربما يؤثر على تدفق النفط الى الأسواق العالمية (45)، كل هذه التداعيات ولدتها الصياغة الضبابية للمواد الدستورية في تحديد حدود اللامركزية مما شكل حافزا لإقليم كردستان في اخذ مساحتها من اللامركزية والاكتفاء المالي عن بغداد، وكذلك ان الثروة النفطية والغازية موزعة جغرافية على نحو تمتد خلال خطوط الدع القومية والطائفية، والعراق عرف الدولة المركزية منذ تسعون عاما وقد مارست سيطرة كاملة على الثروات، وطبيعة اللامركزية الجذرية لا تلقى شعبية بين العراقيين خصوصا المناطق التي تخلوا من الثروات لذا ستشكل هذه العوامل دورا في زعزعة الاستقرار الدائم (46).

المبحث الثالث: حدود اللامركزية الإدارية والأمنية

ان التنافس على الحدود الإدارية والأمنية تعد قضية شائكة نظرا لمدى تشابك العوامل الجغرافية والسكانية والاقتصادية وارتباط ذلك بالحدود الدولية والترتيبات الأمنية مع سيادة الصراع على الهوية في كل ذلك سنتطرق للموضوع من خلال ما يأتي:

أولاً: قضية المناطق المتنازع عليها

ان قضية المناطق المتنازع عليها تعد شكلاً فريداً من الخلافات لان عادة ما يكون النزاع في الاتحاد الذي يتكون من عدة وحدات فدرالية تتنافس فيما بينها حول عائديه هذه المناطق (47)، اما في العراق فهو النموذج الذي انتقل من شكل الدولة البسيطة الى النموذج المتكون من ثنائية الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان وهي ثنائية هوياتية بين العرب والكرد لهذا الاختلاف حول هذه المناطق له تأثير مباشر على قضايا متنوعة تتعلق بالهوية والتاريخ، وهذه المناطق تتكون من (13) (قضاء) وثلاث نواحي في ثلاث محافظات مختلفة وهي الموصل وكركوك وديالى، وهي المناطق التي تقع خارج حدود إقليم كردستان وتمتد من سنجار وتلعفر في الغرب بالقرب من الحدود العراقية السورية الى خانقين ومندلي على طول الحدود الإيرانية (انظر شكل رقم 1)، وبحسب القوى الكردية ان هذه المناطق قد تم تعديل حدودها الإدارية من اجل ان يصبح الكرد فيها اقلية كما تم تهجيرهم من اجل التغيير الديموغرافي (48)، وكركوك تعد القضية المركزية في قضية المناطق المتنازع عليها فهي تقع في قلب جغرافية هذه المناطق وتسكنها ثلاث قوميات رئيسية العرب والكرد والتركمان التي تتصارع فيما بينها، ولا يقتصر الامر على الصراع الداخلي بل امتد من خارجها بسبب الصراع بين الحكومة

العراقية والكرد، ويعد التغيير الديموغرافي صفة ملازمة لمدينة كركوك فتعداد عام 1957 الأكثر موثوقية يبين ان نسبة الكرد 48.2% بمقابل العرب 28.2% والتركمان 21.4%، في حين تعداد عام 1997 21% الكرد 72% العرب و 7% التركمان، وجرى هذا التغيير باتجاهين منذ عام 1960 عملت الحكومة العراقية على توطين العراقيين العرب فيها ومن ثم بعد عام 2003 نتيجة لنشوء إقليم كردستان جرت عملية ابعاد لهؤلاء العرب ومن ثم عمدت الحكومة الاتحادية الى توطينهم في مناطق كركوك التي تحت سيطرتها (49).



Source: Soner Cagaptay, The Future Of the Iraqi Kurds (Washington: the Washington Institute for Near East Policy, 2008), P15.

شكل رقم (1) المناطق المتنازع عليها شمال العراق

في حالة كركوك تتعلق بها مسألتين مهمتين، الأولى تتعلق بأهميتها الاقتصادية اذ هي تتضمن حقول نفطية رئيسية ترفد الموازنة العراقية بالواردات، كما تحتوي على احتياطات نفطية وغازية كبيرة يجعل من يسيطر عليها مستقبه مضمونا فمن المحتمل ان تسفر أجزاء اخرى من هذه المناطق اكتشافات هيدروكربونية كبيرة مجدية اقتصاديا على عكس المناطق الجبلية داخل إقليم كردستان.

المسألة الثانية البعد الإقليمي لقضية كركوك فأى حسم لها لجهة معينة سيكون له صدى لدى جيران العراق في تركيا وايران وسوريا لان المشكلة الكردية تمتد الى داخل هذه البلدان وما ينعكس من ترتيبات التي تحصل في العراق من الممكن ان تنعكس على زيادة مطالب الكرد في بلدانهم، خصوصا من الجانب التركي الذي يرى في المشكلة من خلال بعدين الأمني يتعلق بانعكاسات ذلك على جنوب تركيا بالمطالبات الكردية والبعد الأخير يتعلق بالقومية التركمانية في هذه المدينة (50).

كان التمهيد لحل قضية كركوك والمناطق المتنازع عليها من خلال الدستور الذي اقر ترتيبات قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2003 وفيها تم تحديد الخطوط العريضة لحل قضية المناطق المتنازع عليها ومن ضمنها الاعتراف بحدود إقليم كردستان قبل 2003، وهي حدود الخط الأخضر وهو خط رمزي فاصل يقع جنوب كردستان تم فرض الحماية الدولية عليه عام 1991 بعد حرب الخليج وعلى اثر ذلك انسحبت القوات الحكومة العراقية واستقرت عند هذه الحدود (51)، واستكملت هذه الخطوات في الدستور من خلال إقرار المادة (140) التي حددت للسلطة التنفيذية تاريخ 31 كانون الأول/ ديسمبر 2007 موعدا نهائيا لإنجاز تنفيذ متطلبات المادة (58) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وهذه الإجراءات تتضمن التطبيع وعمل الإحصاء السكاني وعمل استفتاء للمناطق المتنازع عليها ومن ضمنها كركوك من اجل الوقوف على إرادة سكانها، وقد شكلت لجنة مختصة في سبيل تنفيذ المادة (140) تتكون اعضاءها من المكونات الرئيسية في المجتمع، ولكن في الجانب الاجتماعي كان هناك انقسام كبير إزاء هذه الاجراءات داخل المكونات الثلاثة في كركوك خصوصا العرب والتركمان كانوا ضد تجاه تمكين الكرد عدديا وان كان هناك اتفاق حول ارجاع الحقوق ولكن من دون تمكن الكرد من السيطرة على كركوك (52)، على المستوى النظام السياسي بشكل عام أيضا كان هناك اختلاف حول هذه المناطق فعلى الرغم من التحالف بين العرب الشيعة والكرد الاستراتيجي منذ عام 2003، الا ان رأيهم تجاه هذه المناطق تقلب المعادلة فهذه المناطق تكون قاسما مشتركا بين العرب الشيعة والسنة بالصد من الكرد وهذا نتاج الواقع المعقد للسياسة في العراق (53)، اذ تنقسم المواقف بحسب المصالح القومية والطائفية، وقد عملت ضبابية المادة الدستورية (140) وشروطها العامة وغموضها الى فشل جميع مساعي الامم المتحدة للوصول الى حل نهائي لهذه القضية (54)، عقدت المشكلة اللامركزية الشديدة التي اتسمت بها سياسة الاكراد تجاه جميع القضايا التي تتعلق

بهذه المناطق من خلال توقيع عقود مع شركة النفط الامريكية اكسون موبيل لاستكشاف وتطوير عدد من الحقول تقع خارج حدود الخط الأخضر، مما اثار حفيظة الحكومة الاتحادية ومن خلفها المكونات الأخرى مستغلين حالة الاضطرابات في البلد، وقد اخذت قضية المناطق المتنازع عليها منعطفا اخر بعد انهيار القوات المسلحة العراقية من جميع انحاء شمال العراق في المواجهة مع " داعش الإرهابي" مما ترك فراغا امنياً كبيراً في المناطق المتنازع عليها مما دفع قوات الإقليم (البشمركة) لاستعادتها وفي عام 2017 أصبحت معظم اراضي هذه المناطق مسيطر عليها من قبل حكومة إقليم كردستان واعلن الرئيس مسعود البرزاني حينها ان المادة (140) قد أنجزت وان المشكلة قد تم حلها نهائياً (55)، ونتيجة للتجاذبات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم وصلت الى قطع التمويل عن كردستان، اتجه الكرد الى عمل استفتاء من اجل انفصال إقليم كردستان ومعها محافظة كركوك ومناطق أخرى من المتنازع عليها وقد صادق برلمان الإقليم على نتائج الانفصال بالموافقة بأغلبية المصوتين، الا ان الحكومة الاتحادية دفعت للمواجهة مع إقليم كردستان وطلبت تسليم إدارة الحدود الدولية والمطارات في كردستان والمناطق المتنازع عليها، وكذلك تم اصدار أوامر باعتقال الموظفين في المفوضية التي أشرفت على الانتخابات، وعندما رفضت حكومة الإقليم بدأت الحكومة الاتحادية بمبادرة عسكرية استعادة فيها المناطق المتنازع عليها والعودة الى حدود ما قبل عام 2014 (56)، وهنا المواجهة حول حدود المناطق لم تكن فقط في جانب الحدود الادارية بل اخذت شحنا عاطفيا فالحكومة الاتحادية ترى انها محاولة تفكيك وحدة العراق هذا الكيان الذي ترسخت حدوده في وجدان المواطنين بينما تجد حكومة اقليم كردستان ان كركوك (قدس الكرد)، وهنا اصبحت الحدود ليست أساس جغرافي فحسب بل تحمل معاني ورموز مرتبطة بالذاكرة السياسية والمعاناة فضلا عن ما تملكه هذه المناطق من موارد مادية مهمة لحياة الناس سيتم النظر من ان عدم تمكنهم منها انه اقصاء (57)، وهذه الرؤية تمتلكها جميع المكونات الاجتماعية في هذه المناطق في ظل غياب مشروع الدولة الوطنية.

ثانيا: السيادة الأمنية

ان قضية النزاع على حدود الإقليم ترتبط بمسألة أخرى لا تقل أهمية وهي لمن الولاية النهائية في عملية بسط السيادة الأمنية سواء في إقليم كردستان ام في حدودها الدولية، وكذلك تتعلق بطبيعة

تشكيل القوات الأمنية في إقليم كردستان " البيشمركة " وهي تقوم على أساس قومي من الكرد وتعود جذور تكوينها الى فترة الصراع مع السلطة في بغداد وكانت عبارة عن عصابات حرب قادها مصطفى البارزاني طيلة الستينات والسبعينات من القرن الماضي من اجل الاستقلال عن العراق فكان لها باع طويل في الصدامات الدموية مع الجيش العراقي الوطني (58)، بعد عام 2003 أصبحت هي القوة الأمنية المتمثلة بحرس الإقليم بحسب المادة (121) من الدستور تتولى مسألة حفظ الامن، في حين موضوع الترتيبات الأمنية وردت ضمن الاختصاصات الحصرية للحكومة الاتحادية فهي التي تضع سياسة الامن الوطني وتقوم بتنفيذها بما في ذلك انشاء قوات مسلحة تعمل على تأمين حدود العرق وضمان أمنه (59)، ويراعى في تكوين القوات الأمنية توازنها من حيث تمثيل جميع مكونات الشعب العراقي من دون اقصاء او تمييز، في حين خصص للإقليم إدارة شؤونه من خلال انشاء القوى الأمنية الداخلية كالشرطة والامن وحرس الإقليم (60)، ولكن عند تشريح قوات البيشمركة نجد انه تنظيماً مستقلاً وليس كباقي المنظومة الأمنية الاتحادية، وكذلك لا يتلقى الدعم من الحكومة الاتحادية بل قد تلجأ كردستان الى صفقات مشكوك فيها من اجل الحصول على تجهيزات لهذه القوات (61)، كما ان هذه القوة مدربة ومجهزة بشكل تقني عالي فضلاً عن هويتها القومية يفتح باب التساؤلات حول مقدار الخط الفاصل بين كونها مليشيات حزبية تمارس هدفها التاريخي في الحصول على الاستقلال وبين كونها قوات امنية فدرالية تخضع للقرار السياسي الاتحادي، هذه الإشكالية حالما ظهرت انعكاساتها على الواقع عندما قررت الحكومة الاتحادية تشكيل قيادة عمليات دجلة لتتولى مسؤولية امن المناطق المتنازع عليها، واجهت هذه الخطوة رفضاً من قبل حكومة الإقليم وعدته تهديداً لهم، وعندما حصلت مواجهة بين القوات الاتحادية و قوات البيشمركة في طوز خورماتو شمال كركوك على اثر اعتقال شخص حشدت القوات الاتحادية افرادها فيما دفعت قوات البيشمركة بالدبابات تجاه المناطق المتنازع عليها وهددت بالهجوم في حال تجاوز القوات الاتحادية خطوط هذه المناطق (62)، واعتبرت ما تقوم به القوات العراقية هي تجاوز على المادة (140) وامتد الصراع الأمني بين الحكومتين الى الحدود الدولية، التي تحد كردستان مع سوريا وتركيا وايران، وقد اجج الخلاف حولها بعد تمدد " تنظيم داعش " عبر الحدود العراقية السورية وما خلف ذلك من فوضى في إدارة الحدود والفراغ الأمني الذي حصل من قبل قوات البلدين وبعد عمليات التحرير

وطرد التنظيم بدأت الحكومة الاتحادية بالمطالبة بإدارتها، فقد هدد رئيس الوزراء حيدر العبادي باتخاذ إجراءات في حالة عدم تسليم المعابر الحدودية لإقليم كردستان مع تركيا وإيران⁽⁶³⁾، وعلى اثر ذلك نشبت عدة مواجهات عسكرية بين قوات الحكومتين أدى الى وقوع خسائر بين الجانبين⁽⁶⁴⁾، وكأن الصراع قائم بين دولتين وليس داخلي على مستوى الفدرالي، وهنا نجد ان ما فرضه الواقع في طبيعة اللامركزية تجاوزت النصوص الدستورية حيث امتدت لتصل الى "اللامركزية الأمنية" و"لامركزية إدارة الحدود الدولية" وحتى في الجانب القانوني القضايا البيروقراطية التي تتعلق بعمل المعابر الحدودية لحد الان لم يصدر قانون موحد ينظم العمليات الجمركية بين بغداد واربيل فقط تقاهمات أولية على تقاسم الواردات الجمارك طالما تكون متغيرة هذه المواقف نتيجة لغياب الثقة بين الطرفين⁽⁶⁵⁾، وهذا التشبث من قبل حكومة الإقليم للسيطرة الأمنية والإدارية على الحدود له غاياته السياسية والاقتصادية والاثنية، فمن الناحية السياسية لا ترغب حكومة كردستان ان تتنازل عن أداة مهمة تحقق استقلالها الواسع عن بغداد فمن خلالها استطاعت التعامل بشكل مباشر مع تركيا وإيران وتقديم الاغراءات الاقتصادية لهما، فضلا عن ما توفره البيئة الأمنية المستقرة في كردستان من ناحية التجارة والاستثمار والتي ترغب من خلالها في امتصاص تحفظ هاتين الدولتين على تمتع كردستان بحقوقها القومية، لذا تريد حكومة الإقليم تحويل تجربتها الى واقع مستدام وتحظى بالقبول المحلي والدولي، كما يوفر التأمين الاقتصادي استقلالا بعيدا عن الوقوع تحت رحمة الحكومة الاتحادية في التحكم بالواردات الجمركية او تدفق التجارة بمختلف أنواعها وتصديرها للنفط فضلا عن التجارة غير المشروعة التي تجرى عبر الحدود مع مختلف الكيانات الرسمية وغير الرسمية املتتها ظروف المنطقة⁽⁶⁶⁾، اما من الناحية الاثنية فله قيمته الجيوسياسية ان سيطرتها على الحدود يوفر تواسلا مع بقية الكرد في ايران وتركيا وسوريا فهي تستثمر شرعيتها الدستورية في نشاطاتها على الحدود من اجل تحقيق الوحدة الاثنية خصوصا بعد الاحداث التي تمر بها سوريا وتبعات "تنظيم داعش" على العراق اعاد الى الواجهة حلم تحقيق دولة كردستان الكبرى من خلال زيادة فاعليتها على الحدود⁽⁶⁷⁾. ان التدقيق في إشكالية لمن القرار الإداري والأمني النهائي في مسألة الحدود في النظام الفدرالي العراقي نابع من تباين الأساس النظري الذي يقوم عليه كل طرف، فالكرد ينظرون الى الخارطة الجغرافية انها مقسمة الى كرد وعرب واي مساس لهذه الحدود يعد اعتداء وتشجع على ذلك الذاكرة

السياسية ما تحمله الكرد من السلطة المركزية الشديدة لهذا تعد القوات البيشمركة ضمانة أساسية في حماية حدودهم من أي نزعة الى المركزية من قبل الحكومة الاتحادية نتيجة لنضالها الطويل، كما ان الكرد يرون انهم اسبق من النظام السياسي الذي تشكل بعد عام 2003 وانهم كانوا دولة وانضموا بمحض ارادتهم ويجب على الفدرالية ان لا تنتقص من استقلاليتهم التي جعلها تتصرف كدوله شبه مستقلة ساعد على رسوخ هذا الحال عدم الاستقرار السياسي في العراق.

الخاتمة

ان تطبيق الفدرالية في العراق لم يمثل تطورا نحو إرساء الديمقراطية فحسب بل كان حلا وسطا بين الطوائف والقوميات المنقسمة بشدة، وذلك من اجل الخروج من الازمة فالبلد يمر بمرحلة انتقالية مزدوجة، الانتقال الأول التحول في شكل الحكم من الشمولية الى الديمقراطية، والانتقال الثاني في طريقة الإدارة من المركزية الى اللامركزية وكل ذلك في ظل الاحتلال الأمريكي، فلم تكن طريقة الانتقال طبيعية بل تحمل كل سمات الازمة لذا سعت كل المكونات ان تفكر بحدودها الهوياتية قبل الوطنية مما القى بتبعاته على التصميم الدستوري، مع ذلك كانت المواد الدستورية تحمل تناقضات كثيرة تتعلق بالعلاقة بين المستوى الاتحادي وعلى مستوى إقليم كردستان فقد عمد الكرد الى استغلال اللحظة التاريخية التي يمر بها العراق وعملوا على الحصول اقصى مديات اللامركزية مستفيدين من التنظيم الداخلي الذي حصلوا عليه منذ عام 1991 اعطاهم قدم سبق على الآخرين في تضمين مقترحاتهم في الدستور، كما ان المواد الدستورية التي تختص باللامركزية عند قراءتها بشكل متفرق ليست نادرة نجد لها صدى في التجارب الفدرالية الأخرى، ولكن عند تحليلها بشكل مترابط نجد ان شكل اللامركزية في العراق يعد من التجارب شديدة اللامركزية وان العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية هي ما فوق الفدرالية وتقترب من الكونفدرالية هو ما جعل التجربة تحمل " مفارقة الفدرالية" التي نوه اليها المختصين من خلال الاتجاه الى التقسيم الناعم، هذه العلاقة انتجها المجتمع الهش حيث غياب الثقة بين المكونات دفع كل طرف ان يضع مخاوفه في الدستور لذلك امتد الانقسام الاجتماعي الى الدستور ومن ثم الانقسام حول تفسير الدستور، خصوصا ان نظام المحاصصة السياسية يجعل نظام الغنائم هو السائد بين بغداد واربيل، هذا الانقسام الاجتماعي حول الفدرالية من نظام وأسلوب الإدارة من اجل تمكين الأقاليم لتلبية حاجات ومصالح المجتمع المتعددة

الى نظام توازن الهوية بين المكونات، ولم يؤدي الى التكامل بل تم تأطير الانقسام مؤسسيا كلما طرأت ازمة يزداد الانقسام وصولا الى الانفصال وهذا ما حصل فعلا عندما اتجه الكرد الى الاستفتاء على الانفصال ومنعته الاعتبارات الدولية، مع ذلك لا تزال هناك فرصة من اجل تطوير تجربة اللامركزية للوصول الى نمط فدرالي تكاملي من خلال تلافي الثغرات وإعادة التوضع من خلال التفاهات، وكذلك الاستفادة من ان العلاقات بين المكونات الاجتماعية منذ عام 2003 بدأت تتجه للمساكنة والاستقرار في التفاهات خصوصا التحالف شبه المستمر بين الشيعة العرب الذين يشكلون الأغلبية السياسية في بغداد والكرد في إقليم كردستان، ومن اجل جعل النظام الفدرالية يحقق أهدافه في تحقيق التماسك والتوازن في النظام السياسي من الممكن تقديم بعض التوصيات كما يلي :

1- تشكيل لجان متخصصة من القوى والمكونات السياسية المختلفة من اجل مراجعة شكل النظام اللامركزي في الدستور بشكل شامل من اجل وضع الحدود الواضحة بين المستويات اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية، فالمجتمعات التي تعاني من الانقسام يجب ان لا تترك فيها هذه الإشكاليات التي تسبب الازمات المتكررة.

2- العمل على مراجعة المواد الدستورية بشكل شامل ومتربط وتعديلها بما يضمن الاتساق فيما بينها وعدم التعارض خصوصا مرت فترة طويلة منذ عام 2005 لم يطرأ على الدستور أي تعديل.

3- تعديل المواد الدستورية بما يحقق التوازن بين السلطة الاتحادية وإقليم كردستان من خلال تحديد صلاحيات الأقاليم وعدم تركها مفتوحة خصوصا ما يتعلق بالثروات والحدود الدولية يحتم ان تكون تحت السلطة الاتحادية التي لديها القدرات الكاملة لفرض قواعدها الأمنية في ظل قلق من ايران وتركيا تجاه تطلعات الكرد.

4- العمل على سد النقص في التصميم المؤسسي للمؤسسات التي لم يتم تشكيلها فهي مهمة لإكمال دورة لتنسيق مما يجعلها ضامنة للجميع وتكون بعيدة عن مواطن الطعن بسبب إشكالية عملها الحالي.

5- العمل على مشاركة منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاكاديمية والثقافية في جميع الاجتماعات والمراجعات التي تجرى حول النظام السياسي من اجل كسر عقدة الحلقة

المفرغة للقوى السياسية، مع رعاية منظمات الأمم المتحدة لمثل هذه النشاطات من اجل توفير جهات ضامنة للجميع

6- على الحكومة الاتحادية الاتجاه نحو تعزيز الهوية الوطنية الجامعة فتطبيق الديمقراطية في العراق جاء بشكل مجتزئ وبما ينمي حالة التشظي من دون تبني هوية مرجعية للتخفيف من حالة الانقسام من خلال تنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية وضمانة الحقوق وتطلعات الجميع.

الهوامش:

- (1) جورج اندرسون، مقدمة عن الفدرالية، منتدى الاتحادات الفدرالية، 2007، ص64.
- (2) محمد عمر مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، مؤسسة موكراني للطباعة والنشر، 2003، ص 79-80.
- (3) Liam Anderson & Vaughn P. Shannon , *Federal Solutions for Fragile States in the Middle East: Right-Sizing Internal Borders*, (U.S.A: World Scientific, 2021) , p xxv
- (4) للمزيد حول مفهوم المجتمعات المنقسمة انظر : عماد رزيك عمر، تحديات العدالة الانتقالية في المجتمعات المنقسمة الدروس المستفادة، مجلة قضايا سياسية، العدد 63، كانون الأول 2020، ص 307-3011.
- (5) Liam Anderson , " Ethnofederalism : The Worst Form of Institutional Arrangement...?". *International Security*, vol. 39, no.1, 2014 , p 166.
- (6) Philp G. Roeder, Ethnofederalism and the Mismanagement of Conflicting Nationalisms, *Regional and Federal Studies*, vol. 19, no. 2, May 2009 ,p 210.
- (7) Jan Erk & Lawrence Anderson," The Paradox of Federalism Does Self-Rule Accommodate or Exacerbate Ethnic Divisions?", *Regional & Federal Studies*, vol. 19, no. 2, May 2009 , p191.
- (8) Donald L. Horowitz , *Ethnic Groups in Conflict*, California University press, 1985, p 603.
- (9) Dawn Brancati, Can federalism stabilize Iraq?, *The Washington Quarterly*, vol. 27, no. 2, Spring. 2004 , pp 13-14.
- (10) Roeder, p 208.
- (11) Alex Danilovich, *Iraqi Federalism and the Kurds Learning to Live Together*, shgate Publishing Company , 2014 , p 3.
- (12) جمهورية العراق، دستور جمهورية العراق لعام 2005 النافذ، المادة (49).
- (13) المادة (65) من الدستور .
- (14) المواد (90)، (91)، (92)، (93) من الدستور .

- (15) فرح شاكر، النظام الفدرالي في العراق: النشأة، والأداء، والاهمية، ترجمة علي الحارس، ط1، مركز الرافدين للحوار، ص186.
- (16) David Cameron, " Making Federalism Work " , in Markus E. Bouillon & David M. &Malone Ben Rowsell, (eds.) *Iraq Preventing a New Generation of Conflict*, Lynne Rienner Publishers, Inc.,2007 ,p157.
- (17) المادة (119) من الدستور.
- (18) SujitT Choudhry , *Constitutional Design for Divided Societies: Integration or Accommodation?*, Oxford University press ,2008 ,p 347.
- (19) المادة (117) من الدستور.
- (20) المواد (110)، (111)، (112)، (115) من الدستور.
- (21) سهام فوزي، التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2019، ص 92.
- (22) المادة (120) من الدستور.
- (23) عبد الجبار احمد، الفدرالية واللامركزية في العراق، مؤسسة فريدريش ايبرت، ص8.
- (24) واتس، مصدر سبق ذكره، ص 81-83.
- (25) Choudhry, op. cit. p 347.
- (26) John McGarry & Brendan O'Learym, *Iraq's constitution of 2005: Liberal consociation as political prescription* , International Journal of Constitutional Law · Vol. 5 ,no 4 (October 2007), p 342.
- (27) فرح شاكر، مصدر سبق ذكره، ص 156.
- (28) U.S. Department of Energy, Energy Information Administration , Official Energy Statistics from the U.S. Government (February 14, 2024), accessed on February 25, 2024 at www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Iraq/Oil.html
- (29) محمد علي الزيني، " الدستور العراقي وثروات العراق النفطية والغازية"، في: مجموعة باحثين، مأزق الدستور نقد وتحليل، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006، ص273
- (30) Thomas Richter," Oil and the rentier state in the Middle East", in: By Raymond Hinnebusch and Jasmine K. Gani, Routledge(eds.), *The Routledge Handbook to the Middle East and North African State and States System*, Routledge ,2019 ,p226.
- (31) غانم عبد دهش، " ضعف المركز الدستوري للسلطة الاتحادية واثره على وحدة الدولة الفدرالية "، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، مج 12، العدد1، حزيران 2021، ص66-67.
- (32) نقلا عن رائد حمدان عاجب، " حل المنازعات المتعلقة بإدارة النفط والغاز بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم "، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد 34، اذار 2022، ص25.

- (33) George Anderson: Oil and Gas in Federal countries , *Forum of Federations*, accessed on 125/4/2024. at :
Chromeextension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.shareweb.ch/site/DDLGN/Documents/OIL%20_%20GAS%20in%20federal%20countries%20(2014)_G%20Anderson.pdf
- (34) زياد خلف نزال وظافر احمد منديل، الآليات الدستورية الناجمة لحل الإشكاليات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان"، مجلة الشرائع للدراسات القانونية، مج 2، العدد 1، 2022، ص 245.
- (35) جمهورية العراق - إقليم كردستان العراق، قانون النفط والغاز لإقليم كردستان- العراق رقم (22) لسنة 2007.
- (36) فلوريان اميرليز وداليا زامل، النفط والغاز في كردستان العراق مراجعة لقوانين التصدير، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018، ص 3.
- (37) صدام فيصل كوكز المحمدي، إشكاليات إدارة ملف النفط الخام بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان العراق: دراسة في ظل دستور عام 2005 النافذ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2020، ص 20.
- (38) David Romano ,” The Iraqi Kurdish View on Federalism: Not Just for the Kurds”, In :David Romano and Mehmet Gurses (eds.), *Conflict, Democratization, and the Kurds in the Middle East Turkey, Iran, Iraq, and Syria*, United States : Palgrave Macmillan, 2014 , p196.
- (39) صدام المحمدي، مصدر سبق ذكره، ص 32.
- (40) بيتر غالبريث، نهاية العراق، ترجمة اياد احمد، ط1، (بيروت، دار العربية للعلوم ناشرون، 2007)، ص 194-195.
- (41) James Glanz and Walter Gibbs, U.S. Adviser to Kurds Stands to Reap Oil Profits ,the *New York times*, Nov. 11/ 2009 accessed on 21/ 3/ 2024 at :
<https://www.nytimes.com/2009/11/12/world/middleeast/12galbraith.html>
- (42) جمهورية العراق، جريد الوقائع العراقية الرسمية، العدد (4668)، 28 شباط 2022، قرار المحكمة الاتحادية العليا العدد (59)، الوقائع العراقية، العدد (4668)، 28 شباط 2022.
- (43) مجلس القضاء لإقليم كردستان - العراق، بيان مجلس القضاء العدد 1511، 30 أيار 2022.
- (44) احتجاجاً على قراراتها ضد إقليم كردستان. قاضي كوردي يعلن انسحابه من المحكمة الاتحادية، kurdistan24، 12/3/2024، شهود في 19 /4/2024 في:
<https://www.kurdistan24.net/ar/story/47269>
- (45) واثق السعدون، مسارات العلاقات التركية: العراقية افاق جديدة في مواجهة معوقات قديمة، مجلة رؤية تركية، العدد 4، خريف 2023، ص 52-55.
- (46) Hiltermann, Joost, Sean Kane, and Raad Alkadiri. 2012. *Iraq's Federalism Quandary*. The National Interest ,28/2 /2012, accessed on 22 /4/2024 at:

<http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/iraq/op-eds/hiltermann-iraqs-federalism-quandary.aspx>

(47) صلاح جبير صدام، دور التحكيم الدولي في تسوية المنازعات الحدودية بين الأقاليم في الدولة الفدرالية، مجلة رسالة حقوق، العدد الثالث، 2017، ص33.

(48) Daniel Meier : “ Disputed territories in northern Iraq : The frontiering of in-between spaces” , Mediterranean Politics, vol. 25, no.6, October 2019 , p 7.

(49) ليام اندرسن و غاريث ستانسفيلد، أزمة كركوك: السياسة الاثنية في النزاع والحلول التوافقية، ترجمة عبدالله النعيمي، دراسات عراقية، 2009، ص 74-76.

(50) Stefan Wolff Governing in Kirkuk: resolving the status of a disputed territory in post-American Iraq International Affairs ,vol. 86, no. 6 ,November 2010 , p 1364.

(51) المادة (53)، قانون إدارة الدولة في المرحلة الانتقالية لعام 2003.

(52) اندرسن وستانسفيلد، مصدر سبق ذكره، ص291.

(53)Sean Kane, Iraq’s Disputed Territories : a view of the political horizon and implications for U.S. policy, US Institute of Peace. 2011 , p14 ,

(54) Meier, op. cit. ,p9.

(55) Lima Anderson, “ the disputes Territories of Northern Iraq ISIS and beyond” ,in Michael M. Gunter, (eds.) *Routledge Handbook on the Kurds*, Routledge,2019 ,pp 324-325

(56) Fahrettin Sumer & Jay Joseph,” The paradox of the Iraqi Kurdish referendum on independence: contradictions and hopes for economic prosperity, British Journal of Middle Eastern Studies, vol. 45, no. 4, Feb 2018 , p 585

(57)Phumlani Tyabazayo, “ The Nature of Internal Boundary Disputes: A Case Study of Matatiele Provincial Boundary Demarcation Dispute, Province of the Eastern Cape, South Africa is a researcher at a public institution in South Africa, *Beyond intractably*, accessed on 20/4/2024 at : <https://www.beyondintractability.org/library/internal-boundary-disputes>

(58) Jacqueline Devigne: “Iraqoncilable” Differences? The Political Nature of the Peshmerga, *NIMEP insight*, : vol., (Fall 2011) , p 48.

(59) المادة (110) من الدستور .

(60) المادة (121) من الدستور .

(61) Danilovichm, op. cit.,p75.

(62) كردستان العراق يهدد بمهاجمة قوات بغداد.. الجزيرة نت 26 / 10 / 2017 شوهدي في 15 / 4 / 2024 في :

<https://www.aljazeera.net/news/25/11/2012>

(63) Adnan Abu Zeed “ Border Crossings deepen Baghdad-Erbil conflict “, Iraq Business News, 17/11/ 2017, accessed on 20/4/2024 at : <https://www.iraq-businessnews.com/2017/11/17/border-crossings-deepen-baghdad-erbil-conflict/>

- (64) توقف الاشتباكات بزمان بين الجيش العراقي والبشمركة، الجزيرة نت 25/ 11 / 2012 شوهدي في 15 / 4
<https://www.aljazeera.net/news/2017/10/26/:2024/>
- (65) فوزي الزبيدي، " المعوقات والخيارات في مفاوضات بغداد -أربيل"، منتدى فكرة، 2024/4/25، شوهدي في
<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almwqat-walkhyarat-fy-mfawdat-bghdad-arbyl> 2024/5/1 في:
- (66) حارث حسن وخضر خضور، "تشكيل الحدود الكردية: معادلات النفوذ والنزاع والحوكمة في المناطق الحدودية العراقية السورية"، مركز مالكوم كير - كارينغي للشرق الأوسط، 8 تموز/ يوليو 2021، شوهدي في
<https://carnegie-mec.org/84625/ar-pub-08/07/2021> 2024/5/1 في:
- (67) Abu Zeed, op. cit.

قائمة المراجع

- 1- دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ.
- الكتب العربية
1. احمد إبراهيم الورتي، النظام الفدرالي بين النظرية والتطبيق: دراسة مقارنة، أربيل، مكتب التفسير للنشر والاعلان، 2013.
2. بيتر غالبريت، نهاية العراق، ترجمة اياد احمد، ط1، بيروت، دار العربية للعلوم ناشرون، 2007.
3. جورج اندرسون، مقدمة عن الفدرالية. كندا، منتدى الاتحادات الفدرالية، 2007.
4. رائد حمدان عاجب، حل المنازعات المتعلقة بإدارة النفط والغاز بين الحكومة الاتحادية والأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم، مجلة البحوث والدراسات النفطية، العدد 34، اذار 2022.
5. زياد خلف وظافر احمد منديل، الآليات الدستورية الناجعة لحل الإشكاليات بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، مجلة الشرائع للدراسات القانونية، مج 2، العدد 1، 2022.
6. سهام فوزي، التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية دراسة مقارنة العراق وجنوب افريقيا، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.

7. صدام فيصل كوكز، إشكاليات إدارة ملف النفط الخام بين الحكومة الاتحادية وحكومة كردستان العراق، دراسة في ظل دستور عام 2005 النافذ، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2020.
8. صلاح جبير صدام، دور التحكيم الدولي في تسوية المنازعات الحدودية بين الأقاليم في الدولة الفدرالية، مجلة رسالة حقوق، العدد الثالث، 2017.
9. عبدالجبار احمد، الفدرالية واللامركزية في العراق، بغداد - بيروت، مؤسسة فريدريش ايبرت، 2013.
10. عماد رزيك عمر، تحديات العدالة الانتقالية في المجتمعات المنقسمة الدروس المستفادة، مجلة قضايا سياسية، العدد 63، كانون الأول 2020.
11. غانم عبد دهش، ضعف المركز الدستوري للسلطة الاتحادية واثره على وحدة الدولة الفدرالية، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، مج 12، العدد 1، حزيران 2021.
12. فرح شاكر، النظام الفدرالي في العراق: النشأة، والأداء، والاهمية، ترجمة علي الحارس، ط. بيروت، مركز الرافدين للحوار، 2021.
13. فلوريان اميرليز وداليا زامل، النفط والغاز في كردستان العراق مراجعة لقوانين التصدير، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2018.
14. ليام اندرسن وغاريث ستانسفيلد، ازمة كركوك، السياسة الاثنية في النزاع والحلول التوافقية، ترجمة عبدالاله النعيمي، بغداد - أربيل - بيروت، دراسات عراقية، 2009.
15. محمد علي الزيني، الدستور العراقي وثروات العراق النفطية والغازية، في، مجموعة باحثين، مأزق الدستور نقد وتحليل، ط1، بغداد - بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006.
16. محمد عمر مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق، أربيل، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2003.
17. واثق السعدون، مسارات العلاقات التركية: العراقية افاق جديدة في مواجهة معوقات قديمة، مجلة رؤية تركية، العدد 4، خريف 2023.

• الوثائق والمواقع الالكترونية:

- (1) جريد الوقائع العراقية الرسمية، العدد (4668)، 28 شباط 2022، قرار المحكمة الاتحادية العليا العدد (59)، الوقائع العراقية، العدد (4668)، 28 شباط 2022.
- (2) جمهورية العراق - إقليم كردستان العراق، قانون النفط والغاز لإقليم كردستان - العراق رقم (22) لسنة 2007.
- (3) مجلس القضاء لإقليم كردستان - العراق، بيان مجلس القضاء العدد 1511، 30 أيار 2022.
- (4) فوزي الزبيدي، المعوقات والخيارات في مفاوضات بغداد - أربيل. منتدى فكرة، 2024/4/25. شوهد في 2024/5/1 في:

<https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/almwqat-walkhyarat-fy-mfawdat-bghdad-arbyl>

- (5) حارث حسن وخضر خضور، تشكيل الحدود الكردية، معادلات النفوذ والنزاع والحوكمة في المناطق الحدودية العراقية السورية، مركز مالكوم كير - كارينغي للشرق الأوسط، 8 تموز/ يوليو 2021، شوهد في 2024/5/1 في :

<https://carnegie-mec.org/08/07/2021/ar-pub-84625>

المصادر باللغة الأجنبية

- 1- Alex Danilovich, *Iraqi Federalism and the Kurds Learning to Live Together*, England , shgate Publishing Company ,2014.
- 2- Daniel Meier , Disputed territories in northern Iraq , The frontiering of in-between spaces. Mediterranean Politics, vol. 25. no.6, October 2019.
- 3- David Cameron ,. Making Federalism Work. in Markus E. Bouillon & David M. &Malone Ben Rowsell, (eds.) *Iraq Preventing a New Generation of Conflict*, U.S.A , Lynne Rienner Publishers, Inc.,2007.
- 4- David Romano, The Iraqi Kurdish View on Federalism, Not Just for the Kurds. In , David Romano and Mehmet Gurses (eds.), Conflict, Democratization, and the Kurds in the Middle East Turkey, Iran, Iraq, and Syria. United States , Palgrave Macmillan,2014.
- 5- Dawn Brancati , Can federalism stabilize Iraq?. *The Washington Quarterly*. vol. 27,no. 2, Spring.2004 .

- 6- Donald L. Horowitz , *Ethnic Groups in Conflict*, California , California University press,1985
- 7- evigne Jacqueline, Iraqoncilable Differences? The Political Nature of the Peshmerga, *NIMEP insight*, vol., Fall 2011
- 8- Fahrettin Sumer & Jay Joseph., The paradox of the Iraqi Kurdish referendum on independence, contradictions and hopes for economic prosperity. *British Journal of Middle Eastern Studies*. vol. 45, no. 4, Feb 2018.
- 9- Jan Erk , & Lawrence Anderson, The Paradox of Federalism Does Self-Rule Accommodate or Exacerbate Ethnic Divisions?, *Regional & Federal Studies*, vol. 19. no. 2., May 2009.
- 10- John McGarry , & Brendan O’Learym, *Iraq’s constitution of 2005, Liberal consociation as political prescription*, International Journal of Constitutional Law, Vol. 5 ,no 4 ,October 2007.
- 11- Liam Anderson & Vaughn P. Shannon , *Federal Solutions for Fragile States in the Middle East: Right-Sizing Internal Borders*,U.S.A: World Scientific,2021.
- 12- Lima Anderson , the disputes Territories of Northern Iraq ISIS and beyond. in Michael Gunter M. (eds.) *Routledge Handbook on the Kurds*, New York, Routledge,2019.
- 13- Michael Gunter M , Ethnofederalism : The Worst Form of Institutional Arrangement...?. *International Security*, vol. 39, no.1, 2014 .
- 14- N. W Barber,The afterlife of Parliamentary sovereignty, *International Journal of Constitutional Law*, vol. 9. Issue 1. January 2011 ,
- 15- Philp G. Roeder, Ethnofederalism and the Mismanagement of Conflicting Nationalisms, *Regional and Federal Studies*, vol. 19. no. 2, May 2009.
- 16- Sujit Choudhry , *Constitutional Design for Divided Societies, Integration or Accommodation?*, Oxford University press ,2008.
- 17- Thomas Richter ,. Oil and the rentier state in the Middle East, in : Raymond Hinnebusch and Jasmine K. Gani, Routledge(eds.). *The Routledge Handbook to the Middle East and North African State and States System*. London: Routledge ,2019.

- 18- Phumlani Tyabazayo, “ The Nature of Internal Boundary Disputes, A Case Study of Matatiele Provincial Boundary Demarcation Dispute. Province of the Eastern Cape. South Africa is a researcher at a public institution in South Africa, *Beyond intractably*, accessed on 20/4/2024 at : <https://www.beyondintractability.org/library/internal-boundary-disputes>
- 19- Stefan Wolff., Governing in Kirkuk, resolving the status of a disputed territory in post-American Iraq *International Affairs* ,vol. 86, no. 6, November 2010.
- 20- Adnan Abu Zeed, Border Crossings deepen Baghdad-Erbil conflict , Iraq Business News, 17/11/ 2017, accessed on 20/4/2024 at : <https://www.iraq-businessnews.com/2017/11/17/border-crossings-deepen-baghdad-erbil-conflict/>
- 21- George Anderson , Oil and Gas in Federal countries ,*Forum of Federations*, accessed on 25/4/2024. At :[hromeextension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.shareweb.ch/site/DDLGN/Documents/OIL%20_%20GAS%20in%20federal%20countries%20\(2014\)_G%20Anderson.pdf](http://hromeextension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.shareweb.ch/site/DDLGN/Documents/OIL%20_%20GAS%20in%20federal%20countries%20(2014)_G%20Anderson.pdf)
- 22- Hiltermann Joost, Sean Kane. and Raad Alkadiri, 2012. Iraq’s Federalism Quandary, *The National Interest* ,28/2 /2012, accessed on 22 /4/2024 at: <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/iraq-iran-gulf/iraq/op-eds/hiltermann-iraqs-federalism-quandary.aspx>
- 23- James Glanz , and Walter Gibbs, U.S. Adviser to Kurds Stands to Reap Oil Profits. the *New York times*. Nov. 11/ 2009 accessed on 21/ 3/ 2024 at : <https://www.nytimes.com/2009/11/12/world/middleeast/12galbraith.html>